إستراتيجيات الأمن القومي لدول الخليج

عبد الله أربوغا*

ملخص: يسعى هذا المقال إلى استعراض الخطوط العريضة لإستراتيجيات الأمن القومي لدول الخليج. يكتسب تحليل الحسابات الإستراتيجية للأمن القومي لدول الخليج في غضون الفترة الممتدة من حقبة الحرب الباردة إلى يومنا هذا - مع أخذ مرحلة الثورات العربية على وجه الخصوص في الحسبان - أهمية كبيرة. وبسبب غياب الوثائق الرسمية المتعلقة بإستراتيجيات الأمن القومي لدول الخليج، تضطر أغلب الدراسات لعمل تعميمات بالاستناد إلى سلوكيات الدول وخياراتها. تستهدف هذه الدراسة عرض الكيفية التي استهدفت بها دول الخليج العربي مجابهة التهديدات التي واجهتها في أثناء وضع إستراتيجيات أمنها القومي، وتبيين أي السبل سلكت في سعيها لبلوغ هذه الأهداف، وأي الأدوات استخدمت في ذلك. فضلًا عن ذلك؛ ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن الدراسة تقدّم تقييمات بالاستناد إلى التهديدات التقليدية التي تواجهها دول الخليج. وفي هذا الإطار؛ تتناول الدراسة ما يأتي: أيّ المقاربات الأمنية الدفاعية أو هجومية التي فضلتها دول الخليج؟ وأيّ الأدوات الأمنية (السياسية، والاقتصادية، والعسكرية) التي استعملتها؟

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجيات الأمنية، الخليج، قطر، السعودية، الإمارات.

سيتا، أنقرة*

National Security Strategies of the Gulf States

ABDULLAH ERBOĞA *
ORCID NO :0000-0002-4435-5220

ABSTRACT *This article aims to analyze the national security strategies of the six Gulf countries (Bahrain, Kuwait, The United Arab Emirates, Qatar, Oman and Saudi Arabia) that are members of the Gulf Cooperation Council (GCC). Gulf countries have become one of the important elements of Middle East politics with the Arab Revolts. For this reason, how the Gulf countries designed their national security in the face of threats in the Middle East should be analyzed. The ends, ways and means in the national security strategies of the Gulf countries will be examined. First, the article examines how the Gulf countries have a threat perception and threat definition. Secondly, it discusses which security ways the Gulf countries follow. Third, the article focuses on which of the hard and soft power means the Gulf countries have used.*

Key words: security strategies, Gulf, Saudi Arabia, Qatar, U.A.E.

* Seta, Ankara

رؤيـــة تركيـــة
2021-(1/10)
78 - 63

DOI:10.36360/1560-010-001-003

أولويات دول الخليج الأمنية

في هذا الجزء من المقال -وكما هو الحال في كل الدراسات التي تركز على إستراتيجيات الأمن القومي لدول الخليج- سنلقي نظرة على تصورات الدول حول التهديدات الأمنية أولًا. بكل تأكيد، لكل دولة من دول الخليج تعريفات وتصورات للتهديدات الأمنية مختلفة ومستقلة عن بعضها بعضًا، وهو أمر بدَهيّ. وبالرغم من وجود فترات شهدت وجود عناصر تهديد متداخلة ومشتركة، إلا أنه أحيانًا لا تَعدّ دولة من دول الخليج دولة أخرى أو كيانات غير نظامية تهديدًا لها بالرغم من عَدّ إحدى دول الخليج إياها تهديدًا لأمنها القومي. أو أن تهديدًا ما يأتي على سلم أولويات دولة من دول الخليج قد لا يمثّل سوى تهديد أمني أقل خطرًا بالنسبة لغيرها. بكل تأكيد، تكتسب المرحلة التي يجري النظر إليها، والظروف الدولية والإقليمية لهذه المرحلة قدرًا عظيمًا من الأهمية للتمكن من عمل هذه التقييمات[1].

أولًا؛ من الضروري تأكيد عدم تشابه أداءات السياسة الخارجية لدول الخليج التي بدأ نجمها في السطوع في السياسة الإقليمية بدءًا من مرحلة الربيع العربي. ذلك أن تقييمات تلك الدول لأمنها القومي تؤدّي دورًا حاسمًا في تفضيلها اتباع إما سياسة خارجية فعالة أو حذرة. وبالرغم من انخراط دول الخليج العربي التي بدأت في نيل استقلالها الوطني بحلول النصف الثاني من القرن العشرين (ما عدا السعودية-1932) في العديد من الخلافات الثنائية مع بعضها بعضًا منذ هذا التاريخ، إلا أنها لم تختلف فيما بينها، تحديدًا في قضية الأمن الإقليمي، وذلك في ظل ديناميات الحرب الباردة. ولكن تباين أولويات التهديدات الأمنية بالتزامن مع الثورات العربية أفضى إلى خلاف خطير داخل مجلس التعاون الخليجي، بصورة تختلف عن المراحل السابقة.[2]

عند النظر إلى تصورات دول الخليج للتهديدات الأمنية؛ نجد أننا بصدد نطاق واسع من التهديدات؛ حيث يمكن الحديث عن تهديدات شاملة من مساع لفرض الهيمنة في الخليج، حتى المشكلات الأمنية النابعة من دول المنطقة والتنظيمات الإرهابية. إضافة إلى ذلك، وجدت التهديدات التقليدية إلى جانب الحركات الأيديولوجية العابرة للقوميات، والتهديدات الاقتصادية والمذهبية- لنفسها موقعًا في رؤى دول الخليج للتهديدات الأمنية.

ونتيجة عدم توافر نصوص مثل وثائق إستراتيجية الأمن القومي لدول الخليج، لم يكن من الممكن عمل تقييم دقيق للكيفية التي تُعَرِّف بها تلك الدول التهديدات الموجهة لأمنها القومي. غير أن هناك إمكانية لعمل تعميمات باستقراء نماذج لسلوكياتها أو مواقفها

تجاه أي تهديد.

يمكن القول: إن دول الخليج تواجه تهديدات ملموسة، وأول تلك التهديدات هي مخاوف دول المنطقة الصغيرة (عدا السعودية) من الوقوع تحت هيمنة حكومة الرياض. فقد تمخضت المسائل الخلافية التي شهدتها علاقات السعودية ببعض دول الخليج، ومساعيها لفرض تسلطها السياسي على المنطقة عن مشكلات أمنية بين حكومة الرياض والإمارات وقطر، بين الفينة والأخرى. فكون السعودية القوة الكبرى في منطقة الخليج، فإنّها تسعى إلى استغلال هذه القوة لتحصيل نوع من النفوذ على بقية الفاعلين، وتتلقى الإمارات وقطر ذلك تهديدًا أساسيًّا لأمنها. على سبيل المثال؛ سيكون من السهل فهم الكيفية التي تقيم بها حكومة الدوحة حكومة الرياض في تصورها الأمني عندما نأخذ بعين الاعتبار محاولة النظام السعودي تغيير الحكومة في قطر عبر انقلاب عام 1996، أو محاولة الحصار الذي تم فرضه عام 2017.

وتُعَدّ إيران أحد أخطر التهديدات للأمن القومي لدول الخليج؛ فقد سيطر القلق على الدول الخليجية إزاء السياسات والخطابات العدائي التي تبنتها حكومة الثورة الإسلامية

الإيرانية بقيادة الخميني ضد دول الخليج، وفي القلب منها السعودية. وقد كانت غاية التحرك من الانطلاق الجماعي كجسد خليجي واحد لمواجهة التهديد الإيراني أحد الأهداف الرئيسة لتأسيس مجلس التعاون الخليجي، وإن لم يجرِ ذكر ذلك صراحةً. بكل تأكيد، من المستحيل الادعاء بأن تصور كل دول الخليج للتهديد الإيراني على المستوى نفسه.[3] فعند النظر من منظور سعودي، تُعرَّف إيران على أنها تهديد ذو مخاطر عالية للغاية، بينما من غير الوارد الحديث عن التهديد نفسه بالنسبة لعُمَان. وحتى داخل دولة الإمارات نفسها؛ فالاختلاف في مستوى العلاقة مع إيران بين أبو ظبي ودبي يظهر تباينًا في رؤية مستوى التهديد الإيراني.

بالرغم من ذلك، يمكن القول: إن صراع القوة الإقليمي بين السعودية وإيران يؤثر بشكل مباشر في المفاهيم الأمنية لدول الخليج الأخرى (البحرين على سبيل المثال).[4] حيث تقلق احتمالية تحقيق أي من هاتين الدولتين المزيد من النفوذ في دول الخليج الصغيرة في حال انقلاب موازين القوة الإقليمية لمصلحتها- كلًّا من الإمارات وقطر. لذا تولي قطر اهتمامًا للتقارب مع إيران، من أجل تعزيز قوتها في مسألة الأمن القومي، وخفض الضغوطات السعودية. وبالمثل تسعى الإمارات لتكون أكثر براغماتية واعتدالًا في علاقاتها مع حكومة طهران، حتى لا تلحق الضرر بالعلاقات الاقتصادية والحوار السياسي الذي أقامته معها. وفي سياق متصل بالتهديد الإيراني؛ تُعَدّ الأقلية الشيعية التي تمثل جزءًا من سكان بعض دول الخليج تهديدًا أمنيًّا داخليًّا، ولاسيّما في الفترات التي تتصاعد فيها حدة التوترات المذهبية.[5] ذلك أن هناك إمكانية لأن يتسبب الوجود الشيعي في السعودية والكويت والبحرين في إحداث مشكلات أمنية داخلية، ما بين آن وآخر.[6]

القضية الأخرى التي ينبغي النظر إليها في سياق موضوع تصورات دول الخليج للتهديدات الموجهة لأمنها القومي، هي الحركات الأيديولوجية العابرة للقوميات، وتحديدًا حركات الإسلام السياسي، وعلى رأس هذه الحركات تأتي جماعة الإخوان المسلمين. [7]من الملاحظ أن تجارب جماعة الإخوان المسلمين التي بدأت في الظهور في دول الخليج بدءًا من الخمسينيات تختلف كثيرًا من دولة إلى أخرى. فكما ذكرنا آنفًا، بالتأكيد، من المستحيل القول إن علاقات دول الخليج كافة بجماعة الإخوان المسلمين على المستوى نفسه. على سبيل المثال، لا ترى قطر الإخوان تهديدًا أمنيًّا، بينما، الإمارات على النقيض من ذلك تمامًا، فهي ترى الجماعة أحد أخطر التهديدات لأمنها القومي، وتصنفها جماعة إرهابية.[8] أمّا السعودية فبالرغم من تأرجح علاقاتها بالإخوان تاريخيًا، إلا أنها وضعتها على قائمة الإرهاب عام 2014. وتتجلى المخاوف الرئيسة لدول الخليج التي تعدّ الإخوان المسلمين تهديدًا لأمنها القومي في طموحها في التحرك بصورة مستقلة

داخل الدولة، واتساع شبكة علاقاتها الإقليمية، وتحدي التهديدات التي تشكلها على المستوى الأيديولوجي لسلطة الحكومة.[9]

> **"إن كون الأغلبية الكاسحة من الإرهابيين الذين نفذوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر من مواطني دول خليجية هو مؤشر مهمّ للغاية، يكشف أبعاد مشكلة الإرهاب بالنسبة لدول الخليج"**

وأخيرًا، ينبغي الحديث عن تهديد الإرهاب للأمن القومي من وجهة نظر دول الخليج، حيث يتبوّأ خطاب التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها القاعدة وداعش وأعمالها التي تستهدف دول الخليج- موقعًا مهمًّا في التصور الأمني الخليجي. خلال الفترات التي تتصاعد فيها التهديدات الإرهابية المنشأ، تستهدف التنظيمات الإرهابية دول الخليج بسبب تعاونها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، وبسبب أهداف تلك التنظيمات الممثلة في تجنيد عناصر بشرية، والحصول على التمويل من دول الخليج. وعليه، تعدّ مشكلة الإرهاب مشكلة أمنية خطيرة، تنتشر على مدى واسع يتخطى كونها مسألة أمن داخلي. إن كون الأغلبية الكاسحة من الإرهابيين الذين نفذوا هجمات الحادي عشر من سبتمبر من مواطني دول خليجية- هو مؤشر مهمّ للغاية، يكشف أبعاد مشكلة الإرهاب بالنسبة لدول الخليج. إلى جانب ذلك، تمثّل تهديدات الجماعات التي تعدّها دول الخليج تنظيمات إرهابية مثل الحوثيين وحزب الله وتنظيم القاعدة باليمن مشكلة أمنية عليا لدول الخليج.

المقاربات الأمنية لدول الخليج

من الضروري إلقاء نظرة على التهديدات التي تواجهها دول الخليج والمقاربات الأمنية التي تفضّلها من أجل تحييد تلك التهديدات. كما هو معلوم، يمكن أن تتّبع الدول في مجابهتها التهديدات الموجهة لأمنها القومي مقاربات دفاعية أو هجومية. وتظهر المقاربات الأمنية الخليجية تباينًا مرحليًّا وفقًا لظروف النظام الدولي وما تمتلكه من قدرات. وعليه، يجب تناول السلوكيات التي تنتهجها تلك الدول مع الأخذ في سياق التحولات التي شهدها النظام الدولي. ففي ظل ظروف النظام الدولي ثنائي القطب الذي ساد حقبة الحرب الباردة، أمّنت واشنطن جزءًا كبير من الاحتياجات الأمنية لدول الخليج التي طورت تعاونها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، وسعت للحفاظ على أمنها في ظل تنافس القوى الكبرى عبر الدعم الأمريكي.[10] وقد أضحت مجابهة التهديدات الداخلية والخارجية تحت المظلة الأمنية الأمريكية أسهل نسبيًّا بفضل ذلك. لهذا السبب، يمكننا القول: إن دول الخليج تحركت في إطار إستراتيجية التقاطر خلف الولايات المتحدة الأمريكية (bandwagoning)، بدءًا من حقبة الحرب الباردة. وبينما

كان النظام الدولي ثنائي القطب في طريقه إلى النهاية عقب تفكّك الاتحاد السوفييتي، أولت دول الخليج أهمية للبقاء في محور الولايات المتحدة، في عهد جديد برزت فيه الولايات المتحدة قوة عظمى. كما أنّ الأزمة الأمنية التي وقعت في الخليج عقب هجوم العراق بقيادة صدام حسين على الكويت- كشفت عن مدى اعتمادية دول الخليج على الولايات المتحدة الأمريكية في ضمان أمنها.[11] ومن الجدير بالذكر أن استضافة دول الخليج للقواعد العسكرية الأمريكية حققت ضمانات أمنية مهمّة بالنسبة لها في مواجهة التهديدات الخارجية، فيما أدّى في الوقت نفسه مهمّة ممتصّ الصدمات في مواجهة مساعي الهيمنة في الخليج.

رفع الولايات المتحدة وجودها العسكري في الشرق الأوسط عقب الحادي عشر من سبتمبر أذهب المخاوف الأمنية التقليدية لدول الخليج من ناحية، فيما أبرز احتمالية تزايد النفوذ الإيراني على المستوى الإقليمي، وفي العراق تحديدًا. لهذا السبب، واجهت دول مثل السعودية صعوبات في التأقلم مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بالرغم من حفاظها على إستراتيجية التقاطر خلف الولايات المتحدة. بفضل الثقل العسكري للولايات المتحدة القوة الكبرى في العالم بين عامي 2003-2010 تولّدت إمكانات لاتجاه اللاعبين الإقليميين في الشرق الأوسط إلى استخدام أدوات القوة الناعمة. بصورة مشابهة، تبنت دول الخليج موقفًا يغلّب الخيار الدبلوماسي، ويسهم في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي. وصلت هذه المرحلة التي فُضِّلَت فيها المقاربات الدفاعية إلى نهايتها باتخاذ الولايات المتحدة قرارها بسحب جنودها من العراق، وانطلاق شرارة الثورات العربية- لتبدأ الاختلافات بين دول الخليج حول مسألة تهديدات الأمن القومي وأولوياته في الظهور.[12]

يمكن تقسيم فترة التقلبات السياسية في الشرق الأوسط التي بدأت مع الثورات العربية إلى مرحلتين بالنسبة إلى دول الخليج، حيث يمكن التمييز بين المرحلة الأولى بين عامي 2010-2015 تحت قيادة الرئيس أوباما، والمرحلة الثانية ما بين عامي 2016-2020 وقتما كان الرئيس ترامب في السلطة. هذه التقسيم مهمّ للغاية؛ لأن هناك تغييرات طرأت على الخيارات الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في عهد الرئيسين، وقد أثّر موقف الإدارة الأمريكية بشكل مباشر في المقاربات الأمنية لدول الخليج. ولكن قبل شرح هذه المقاربات، يجب تقسيم دول الخليج في هذه المرحلة إلى مجموعتين؛ بناء على خياراتها المنهجية. إذ لن يكون من الخطأ وضع البحرين وعُمان والكويت في مجموعة واحدة، نظرًا لتفضيلها تبني مقاربات أمنية دفاعية. حيث تبدو تلك الدول كلاعبين يسعون إلى المشاركة في أعمال الوساطة أكثر، سواء بسبب محدودية القدرات

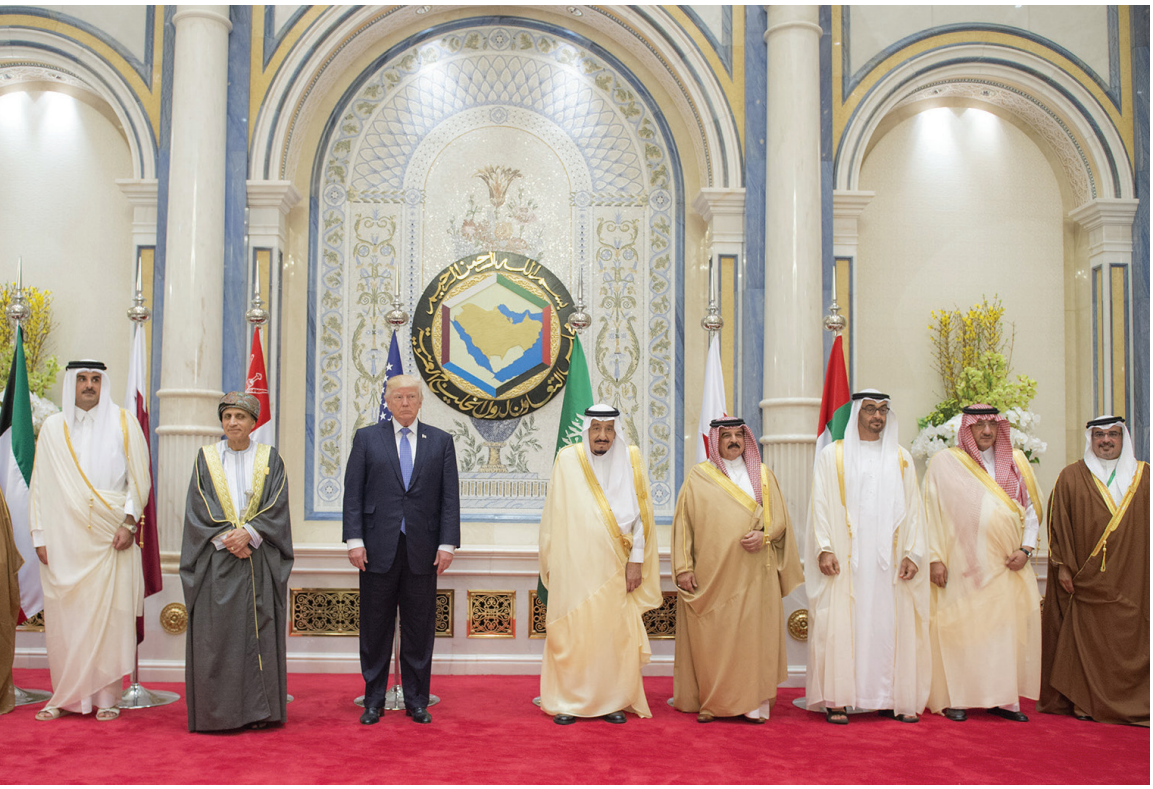

العسكرية لتلك الدول، أم تبنيها نهجًا يتحاشى الانخراط في تنافس القوى الإقليمية. فقد كان الحفاظ على القدرات الموجودة أكثر أولوية بالنسبة لهذه الدول، بدلًا من اعتبار الربيع العربي فرصة للسعي لتأسيس القوة. ويُلاحَظ تبني تلك الدول الأضعف من حيث القدرات العسكرية والاقتصادية خيارات دفاعية، ويمكن القول: إن الكويت وعُمان اتجهتا في أغلب الأحيان إلى سياسة الحياد، في المقابل فضّلت البحرين طريق التقاطر خلف السعودية.

توجد السعودية والإمارات وقطر في المجموعة الثانية التي فضَّلت مع قدوم الثورات العربية تبنّي مقاربات أمنية هجومية. حيث أدّت نشأة فراغ القوة في الشرق الأوسط عقب اتخاذ الولايات المتحدة قرارًا بسحب قواتها من العراق، وتزعزع الاستقرار الإقليمي في المنطقة من جراء الثورات العربية- إلى قيام تلك الدول بإعادة تقييم لسياسات أمنها القومي.[13] رغبة تلك الدول في رفع قدراتها العسكرية خلال هذه المرحلة، وانخراطها في تنافس قوة فيما بينها قادها إلى تبني نهج هجومي. فبدأ خلاف عميق في وجهات النظر بين الإمارات والسعودية اللتين تعطيان الأولوية لتهديد الإخوان من جهة، وقطر المتعاونة مع

الإخوان على المستوى الإقليمي من جهة أخرى، وقد سعت حكومة الدوحة إلى موازنة قوة الرياض وأبو ظبي عبر التقارب مع تركيا. وعليه، في الأساس أظهرت السعودية والإمارات وقطر ميولًا تعديلية، ولكنّ حكومتَي الرياض وأبو ظبي سلكتا نهجًا تعديليًّا من أجل المحافظة على الوضع القائم والاستقرار إقليميًّا، فيما رأت حكومة الدوحة أن التحوّل السياسي في الشرق الأوسط ملائم لأمنها القومي. ذلك أن التقلبات السياسية في الشرق الأوسط كانت تحمل في طياتها إمكانية إلحاق الضرر بقدرات حكومات الخليج الملَكية، وخصوصًا السعودية، وكان هذا الوضع يقدم مميزات إستراتيجية بالنسبة لقطر.[14]

استهدفت إستراتيجية الرئيس أوباما لإعادة التموضع (retrenchment)[15] تخليص الولايات المتحدة من التكاليف العسكرية العالمية، وتخفيف أعبائها الأمنية دوليًّا. وقد فتحت خيارات أوباما في هذا التوجه الطريق إلى إشكالية أمنية عميقة في بلدان الخليج؛ لأن تعهدات الولايات المتحدة الأمنية كانت تشمل مجالًا واسعًا في حسابات الأمن القومي لدول الخليج. وعليه دفع تصاعد تهديد الإخوان، ومن ورائه التهديد الإيراني تزامنًا مع إبرام الرئيس أوباما الاتفاق النووي الإيراني- الإمارات والسعودية إلى اتباع نهج عدواني في سياساتهما الأمنية. وقد قامت الإمارات والسعودية اللتان تبنتا مواقف تدخلية على نطاق إقليمي بتدخلات سياسية وعسكرية في البحرين أوّلًا، ثم تبعتها سوريا ومصر واليمن وليبيا، على الترتيب.[16]بصورة مشابهة، بالرغم من وجود قطر في هذه المناطق، إلا أنها لم تتورع عن الحضور في محاور مختلفة عن الإمارات والسعودية. وبسبب خياراتها تلك، جرت محاولات لمعاقبة حكومة الدوحة من قبل السعودية وأبو ظبي في عامَي 2014 و2017.

ويبرز عهد الرئيس ترامب أمامنا بوصفه مرحلة ساقت إلى السعودية والإمارات فرصًا هائلة، وأدّت إلى تبنيهما نهجًا أكثر عدوانية في الشرق الأوسط. أراد هذان اللاعبان اللذان استغلا رغبة ترامب في تحميل المسؤولية للآخرين (buck-pass) أحسن الاستغلال- أن يكونا أكثر فعالية في مناطق النزاع التي تسعى الولايات المتحدة للانسحاب منها عسكريًّا. وقد خففت عودة ترامب لسياسة تقييد إيران وانسحابه من الاتفاق النووي من مخاوف الرياض وأبو ظبي الأمنية، فيما مهّد الأرضية في الوقت نفسه لاشتداد ساعد هذين اللاعبين في توازن القوى أمام إيران. في المحصلة، واجهت دول الخليج التي طبقت إستراتيجية التقاطر خلف الولايات المتحدة مشكلات في التأقلم مع واشنطن في بعض الأحيان، كما كان الحال خلال العهدة الثانية للرئيس أوباما، ولهذا السبب اتجهت لمقاربات أمنية هجومية.

أدوات دول الخليج الأمنية

في أول جزأين من البحث، أولًا؛ جرى سرد التهديدات الموجّهة للأمن القومي لدول الخليج، ثم جرى تسليط الضوء على المقاربات التي استخدمتها تلك الدول لمجابهة تلك التهديدات. في هذا الجزء من البحث سنلقي نظرة على الأدوات التي استخدمتها دول الخليج خلال تخطيط أمنها القومي. بكل تأكيد لدراسة مناهج مكافحة التهديدات الموجهة للأمن القومي التي حددتها الدول، والأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تستخدمها في تلك المناهج- أهمية كبيرة. في هذا النطاق، سيسهل النظر إلى الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي استخدمتها دول الخليج في إطار ما حددته من منهجيات أمنية مضادة للتهديدات التي واجهتها، والكيفية التي استخدمتها بها، والمرحلة التي استخدمتها فيها، وفهم الإستراتيجيات الأمنية لها.

سيكون تقسيم المدى الزمني لهذه السياسات إلى مرحلة ما قبل الثورات العربية ومرحلة ما بعد الثورات العربية كاشفًا إلى حد بعيد. قابلت دول الخليج التي سعت إلى حل مشكلات أمنها القومي عبر البقاء تحت المظلة الأمنية الأمريكية منذ حقبة الحرب الباردة (موضعة) الولايات المتحدة تفوقها العسكري الضخم في منطقة الخليج- بشكل إيجابي. وبالرغم من وقوع بعض الخلافات بين السعودية والولايات المتحدة التي استقرت في قلب الشرق الأوسط بالتزامن مع هجمات الحادي عشر من سبتمبر التي وقعت عقب ما يزيد عن عقد من حرب الخليج الثانية، إلا أن دول الخليج واصلت إستراتيجية التقاطر خلف الولايات المتحدة. ومنة هنا فإنه حتى مرحلة الثورات العربية تواصلت سياسات دول الخليج الإقليمية، وإستراتيجيات أمنها القومي، تحت الحماية العسكرية للولايات المتحدة القوة الكبرى في العالم، وقد عملت دول الخليج على استخدام الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية أكثر.[17]

تتمتع دول الخليج بموضع إستراتيجي منيع في مواجهة التهديدات التقليدية، بفضل استضافتها للقواعد العسكرية الأمريكية. وقد سعت بفضل ما لديها من موارد اقتصادية ضخمة إلى استخدام ورقة الدبلوماسية الاقتصادية في القضايا الإقليمية. حيث دعمت دول الخليج اقتصاديًّا الدول التي تواجه مشكلات اقتصادية، والدول ذات الاقتصادات الضعيفة، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، عبر تقديم المساعدات الخارجية باستمرار، وعلى هذا النحو، استغلت قواها الناعمة المؤسسة على الموارد الاقتصادية أحسن استغلال في المنطقة. على سبيل المثال؛ استخدمت الإمارات المساعدات الخارجية أداة رفع دبلوماسية، واستفادت من قدراتها الاقتصادية/ المالية إلى أقصى حد. مهّدت الدبلوماسية الاقتصادية في الوقت نفسه السبل لقيام بعض دول الخليج بأعمال الوساطة،

وتوجيه قدراتها الاقتصادية لمبادرات الوساطة العادلة. وقد حصلت الدول التي تستخدم باستمرار الأداة الدبلوماسية ذات الوجاهة الكبيرة كالوساطة مثل قطر وعُمان على مخرجات قيمة للغاية في مجال الأمن القومي. بالطبع جرى استخدام الأدوات العسكرية قبل انطلاق الثورات العربية، فقد كانت قضية التسلّح أكثر القضايا التي أولتها دول الخليج أهمية، بالتحديد فيما يخص مسألة الردع. غير أن عملية التسلّح في مرحلة ما قبل الربيع العربي جرَت بغية تحقيق الردع للتهديدات التقليدية، أكثر من كونها مطلبًا عسكريًّا دعت إليه الحاجة على الأرض.

أدى قرار الولايات المتحدة بخفض وجودها العسكري في الشرق الأوسط في إطار إستراتيجيتها لإعادة التموضع (retrenchment) في النظام الدولي، التي بدأت مع الرئيس أوباما، والثورات العربية التي انطلقت عقب ذلك- إلى بروز فراغ قوة في منطقة الشرق الأوسط.[18] وقد أسهم فراغ القوة في المنطقة في إذكاء لهيب التنافس بين اللاعبين الإقليميين من ناحية، فيما دفع اللاعبين الذين يمتلكون قدرات عسكرية أقل مثل دول الخليج إلى انتهاج سلوكيات عدوانية في سياسات أمنهم القومي من ناحية أخرى. خلال مرحلة الثورات العربية فضلت البحرين وعُمان والكويت مقاربات أمنية دفاعية بناء على ما تمتلكه من قدرات، وبوصفها أدوات أمنية مناسبة لهذه المقاربات؛ لذا لن يكون من الخطأ القول: إنها استخدمت أدوات القوة الناعمة السياسية والدبلوماسية. ويمكن هنا أن نضرب المثل ببروز الوساطة الكويتية في التوترات الخليجية الداخلية، وإثمار الوساطة العُمانية نتائج ناجحة إلى حد كبير في المباحثات النووية الإيرانية. أما عن البحرين، فلا يمكن القول إنه كان أمامها الكثير من الخيارات غير التقاطر خلف السعودية في ظل مرورها بمشكلات أمنية داخلية خلال مرحلة الثورات العربية، وضعف قدراتها العسكرية.

إضافة إلى ذلك، لما كانت السعودية وقطر والإمارات قد فضلت تبني مقاربات أمنية هجومية، بالتزامن مع الثورات العربية، كما هو موضّح أعلاه، فقد اتّجهت إلى الدفع بأدوات تستند إلى عناصر القوة الصلبة. وفي ظل تنافس القوة الإقليمية المكون من محور السعودية والإمارات الساعي إلى الحفاظ على الوضع الإقليمي القائم من ناحية، ومحور قطر الذي ينتهج نهجًا تعديليًّا من ناحية أخرى، اتّجه الطرفان إلى استخدام الأدوات العسكرية من أجل إضعاف بعضهما بعضًا، والتحصن من الموجة الثورية، والتمكن من إقامة نسق إقليمي مناسب لتصميماتهما في الشرق الأوسط. وهو الأمر اللافت للنظر إلى حد كبير بالنسبة لدول الخليج؛ لأنه من المستحيل القول: إنها سبق أن انخرطت تاريخيًّا في استخدام عناصر القوة الصلبة بهذا الحد على المستوى الإقليمي؛ حيث يمكن القول: إن السعودية والإمارات بالتحديد استخدمتا عناصر القوة الصلبة الاقتصادية العسكرية

والسياسية كافة على نحو عدواني، لوقف المد الثوري في المنطقة.

أولًا؛ بالنظر إلى الأدوات التي استخدمتها السعودية والإمارات وقطر، يُلاحَظ أنها اختارت أولًا طريق التسلّح وزيادة النفقات الدفاعية بدءًا من عام 2010,[19] وبالرغم من أن واشنطن كانت العنوان الذي قُصِد لتأمين واردات السلاح،[20] إلا أنه وبسبب التوتر الذي نجم عن قضية الاتفاق النووي الإيراني الذي عقده الرئيس أوباما، اتجهت دول الخليج إلى دول بديلة (فرنسا، ألمانيا، روسيا، الصين) للتزود بالسلاح. في الوقت نفسه اكتسبت أنظمة السلاح التي جرى شراؤها أهمية من حيث استخدام القوى الوكيلة لها في دوائر النزاع. حيث يمكن القول: إن حكومتَي الرياض وأبو ظبي بذلتا جهودًا حثيثة خلال هذه المرحلة في مجال تسليح القوى الوكيلة، إذ قدّمت السعودية والإمارات مساعدات بالسلاح للمجموعات الموالية لها في سوريا وليبيا، ساعيةً بذلك إلى تحقيق التفوق في مناطق الصراعات المسلحة.

ثانيًا؛ من الجدير بالذكر أن السعودية والإمارات وقطر كانت قد قامت بتدخلات عسكرية إقليميًا بصورة مباشرة في (البحرين واليمن). وبالرغم من انسحاب الدوحة من

اليمن في أعقاب التوتر الداخلي الخليجي، إلا أنه من المشاهَد أنها أدّت دورًا على نحو غير مباشر في سوريا وليبيا. ويكشف التدخل العسكري في عدة دول: (اليمن والبحرين وليبيا وسوريا) سواء بصورة مباشرة أم عبر الوكلاء المحليين- عن أن الرياض وأبو ظبي والدوحة نسجت إستراتيجيات أمنها القومي على أساس مبدأ المواجهة المتقدمة، وأنها سلكت تصرفات هجومية.

ثالثًا؛ كانت القواعد العسكرية إحدى الأدوات الأمنية المستخدمة إلى جانب التسلّح والتدخلات العسكرية. إنّ للتذكير بإقامة الإمارات قواعد عسكرية خارج حدودها في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية أهمية كبيرة؛ من حيث إنها تُظهِر كيف نسجت أبو ظبي إستراتيجية أمنها القومي.[21]

رابعًا؛ استخدام أنشطة تأسيس الميليشيات بصورة مستمرة من قبل هذه الدول. ففي اليمن وليبيا وسوريا تُلاحَظ كثافة أنشطة الميليشيات، ومن المعروف أن دول الخليج شاركت بفاعلية كبيرة في هذا المضمار.

فإضافة إلى تأسيس السعودية والإمارات العديد من الميليشيات الموالية لهما، (على سبيل المثال: قوات الحزام الأمني المدعومة إماراتيًّا في اليمن،[22] والسلفية المدخلية المدعومة سعوديًّا في ليبيا[23])، فإنّ من المعروف أيضًا أنها تسعى إلى تأمين الموارد البشرية اللازمة من دول مختلفة، وعلى رأسها السودان (في مقابل وعود بالتوظيف في مجال الأمن في الإمارات، والحصول على الجنسية).[24]

مع اشتعال شرارة الثورات العربية أسست السعودية والإمارات وقطر إستراتيجيات أمنها القومي على مقاربات أمنية هجومية، وأدوات القوة الصلبة، وسعت في إطار ما لديها من إمكانيات للمشاركة في صراع القوة الإقليمي. استخدمت الرياض وأبو ظبي والدوحة أدوات أمنية مركزها القوة الصلبة، غير أن قطر استخدمتها بغية رفع قدراتها العسكرية، بينما فعلتها أبو ظبي والرياض بسبب رؤاهما للتهديدات الأمنية.

خاتمة

كان يمكن تناول إستراتيجية الأمن القومي لكل دولة من دول الخليج على حدة باستفاضة، غير أننا سعينا في هذه الدراسة لرسم إطار عام. ركزت الدراسة على تهديدات الأمن القومي التي واجهتها دول الخليج: (إيران، والحركات الأيديولوجية العابرة للقوميات، وجماعة الإخوان، والإرهاب، ومساعي الهيمنة الخليجية الداخلية). إضافة إلى ذلك، تطرقت الدراسة إلى اتجاه دول الخليج بالتزامن مع ثورات الربيع العربي

إلى تبني مقاربات أمنية دفاعية: (الكويت، وعمان والبحرين)، وهجومية: (السعودية والإمارات وقطر). بالنظر إلى الأدوات الأمنية التي استخدمتها دول الخليج نجد أن الدراسة سلطت الضوء على تغليب الدول التي اختارت المقاربات الأمنية الهجومية عناصر القوة العسكرية الصلبة. وتوقفنا عند تفضيل التسلّح والتدخل العسكري إقليميًّا، وأنشطة تأسيس الميليشيات، وإقامة القواعد العسكرية بوصفها عناصر للقوة الصلبة.

ويمكن القول: إنه خلال الفترات التي تسارعت فيها الميول السعودية إلى الهيمنة في منطقة الخليج اتجهت دول الخليج الصغيرة إلى نهج موازنة (balancing) الرياض عبر التعاون مع القوى الإقليمية الأخرى. إضافة إلى ذلك، تعدّ دول الخليج القوة العسكرية الأمريكية الضمانة الرئيسة لأمنها القومي في سياق التهديدات الداخلية والخارجية، ويمكن القول إنها اتّبعت سياسة التقاطر خلف الولايات المتحدة (bandwagoning) لهذا السبب. علاوة على ذلك، من الملاحظ أنه في الفترات التي سعت فيها الولايات المتحدة إلى التخلص من التكاليف الأمنية التي أثقلت كاهلها عملت دول الخليج على تأسيس تحالفات إقليمية. وهنا يمكن أن نضرب مثلًا بتقارب قطر من تركيا، والسعودية والإمارات من «إسرائيل». في النهاية، في إطار كل هذه التقييمات، يمكننا القول إن إستراتيجيات الأمن القومي لدول الخليج تستند في المقام الأول إلى التقاطر خلف القوة العالمية الكبرى (الولايات المتحدة) بإقامة شراكة إستراتيجية معها، وإقامة تحالفات مع كبرى القوى الإقليمية التي تتوافق مع رؤاها (المحافظة/ التعديلية) في المنطقة، في الفترات التي تهربت فيها القوة الكبرى من مسؤولياتها تجاه النظام الدولي. أخيرًا ينبغي تأكيد أن اللاعبين الذين حاولوا تغيير توزيع القوة في منطقة الخليج قوبلوا بمحاولات للتقييد.

الهوامش والمراجع:

1. للمعلومات المفصلة حول إستراتيجيات الأمن القومي انظر:
حسن بصري يالتشين، استراتيجية الأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، روسيا، الصين؛ إسطنبول منشورات ستا، الطبعة الثانية 2017
Colin S. Gray, Strategy and Defence Planning: Meeting the Challenge of Uncertainty, New York: Oxford University Press, 2014, P. 61.
2. Kristian Coates Ulrichsen, "Perceptions and Divisions in Security and Defense Structures in Arab Gulf States", in Andreas Krieg (Ed.), Divided Gulf: The Anatomy of a Crisis, Palgrave Macmillan, ss. 192019 ,36-.
3. Yoel Guzansky, "The Foreign-Policy Tools of Small Powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf", Middle East Policy, Vol. XXII, No. 1, Spring 2015.
4. Simon Mabon, "The Battle for Bahrain: Iranian-Saudi Rivalry", Middle East Policy, Vol. XIX, No. 2, Summer 2012.

5. F. Gregory Gause, III, "Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War", Brookings Doha Center Analysis Paper, Number 11, July 2014.
6. Frederic M. Wehrey, Secterian Politics in the Gulf: From Iraq War to the Arab Uprising, New York: Columbia University Press, 2014.
7. Matthew Hedges and Giorgio Cafiero, "The GCC and the Muslim Brotherhood: What Does the Future Hold?", Middle East Policy, Vol. XXIV, No. 1, Spring 2017.
8. David B. Roberts, "Qatar and the UAE: Exploring Divergent Responses to the Arab Spring", Middle East Journal, Volume 71, No. 4, Autumn 2017
9. Guido Steinberg, "Islamism in the Gulf," in Ana Echagüe, ed., The Gulf States and the Arab Uprisings, Madrid: FRIDE and the Gulf Research Center, 2013.
10. Steve A. Yetiv and Katerina Oskarsson, "Challenged Hegemony: The United States, China, and Russia in the Persian Gulf ", California: Stanford University Press, ss. 132018 ,56-.
11. Alaa Al-Din Arafat, Regional and International Powers in the Gulf Security, Palgrave Macmillan, ss. 302020 ,34-.
12. Kristian Coates Ulrichsen, "The Realignment of Regional Politics and the Future of the Gulf Cooperation Council", iç. Sara Bazoobandi (Ed.), The New Regional Order in the Middle East: Changes and Challenges, Palgrave Macmillan, 2020, ss. 4968-.
13. Victor Gervais, The Changing Security Dynamic in The Middle East and its Impact on Smaller Gulf Cooperation Council States' Alliance Choices And Policies, iç. Khalid S. Almezaini and Jean-Marc Rickli (Eds.), The Small Gulf States: Foreign and Security Policies Before and After The Arab Spring, New York: Routledge, 2017, ss. 3146-.
14. Lina Khatib, "Qatar And The Recalibration Of Power in The Gulf", Carnegie Middle East Center, September 2014.
15. Colin Dueck, The Obama Doctrine: American Grand Strategy Today, New York: Oxford University Press, 2015
16. Eman Ragab, "Beyond Money and Diplomacy: Regional Policies of Saudi Arabia and UAE after the Arab Spring", The International Spectator, Vol. 52, No. 2, ss. 372017 ,53-.
17. Bessma Momani and Crystal A Ennis, "Between caution and controversy: lessons from the Gulf Arab States as (re-) emerging donors" Cambridge Review of International Affairs, Vol. 25, No. 4, December 2012, ss. 605-627.
18. Georg Löfflmann, "From the Obama Doctrine to America First: the erosion of the Washington consensus on grand strategy", International Politics, Vol. 57, No. 6, 2020, ss. 588605-.

19. Pieter D. Wezeman and Alexandra Kuimova, “Military Spending and Arms Imports by Iran, Saudi Arabia, Qatar and the UAE”, Stockholm International Peace Research Institute (Sipri), May 2019.
20. “Under The Radar: The United Arab Emirates, Arms Transfers and Regional Conflict”, Paxforpeace, September 2017.
21. Hussein Ibish, “The UAE’s Evolving National Security Strategy”, The Arab Gulf States Institute in Washington (AGSIW), 2017.
22. Eleonora Ardemagni, “UAE-Backed Militias Maximize Yemen’s Fragmentation”, IAI Commentaries, August 2017.
23. “Addressing the Rise of Libya’s Madkhali-Salafis,” International Crisis Group, No. 200, 25 April 2019.
24. Ihsan Al-Faqıh,”UAE-based Black Shield recruits mercenaries in Region”, Anadolu Agency, 18 July 2020.

politicstoday.org

Are you concerned with the contemporary world,

where human rights are violated, human dignity is trampled, international order is indifferent to any principle or value, and the might silences the right? Then, follow and join **Politics Today** in its endeavor to understand and analyze the changing nature of international politics.

POLITICS TODAY